كيف توضع الحواشي والمعلومات؟

يفصل صلب الرسالة عن الحواشي بخط أفقي يكون بينه وبين صلب الرسالة مسافة واحدة، وتتلوه الحواشي على بعد مسافة واحدة أيضاً.

وكذلك يفصل بين كل سطرين بالحاشية بمسافة واحدة.

والرقم الموضوع في الحاشية يوضع محاذياً للسطر ولا يرفع عنه، ويوضع كل رقم بين قوسين.

وتوضع الأرقام أحدها تحت الآخر بمحاذاة تامة، وبعد فراغ قليل توضع المعلومات بعضها تحت بعض مع مراعاة المحاذاة التامة أيضاً.

وينبغي الالتزام بطريقة واحدة في التهميش، من حيث الإشارة إلى المصدر بالبدء بشهرة المؤلف، أو باسم الكتاب.

وإذا اشترك في تأليف الكتاب اثنان أو ثلاثة، فينبغي ذكر أسماء الجميع.

وكذلك يقال في التحقيق.

وإذا اشترك في تأليف الكتاب أكثر من ثلاثة، ذكر اسم من اشتهرت صلة الكتاب به أكثر من سواه، وأضيفت كلمة (وآخرون) بعد هذا الاسم.

وكذلك يقال في التحقيق.

وإذا كان اسم المؤلف غير معروف، كتب بعد اسم الكتاب (مجهول المؤلف).

وإذا ذكر اسم المؤلف في صلب البحث، فلا داعي لإعادة الاسم في الحاشية، بل يذكر عنوان الكتاب فقط.

وإذا ورد اسم المؤلف وعنوان الكتاب في صلب البحث، فلا داعي لإعادة شيء منهما.

وإذا كان الاقتباس من ترجمة وليس من الأصل، ذكر اسم المؤلف، ثم اسم الكتاب، ثم قال بعد ذلك: من الترجمة العربية لفلان.

وإذا كان الاقتباس ليس من الأصل، بل من كتاب اقتبس منه؛ لتعذر الحصول على الأصل، ذكر اسم قائل النص، واسم كتابه إن كان اسم الكتاب مذكوراً، ثم يقول: اقتبسه فلان، ويذكر اسمه، واسم الكتاب، ورقم الجزء والصفحة.

وإذا كان الاقتباس من مجلة أو صحيفة، فإن الإشارة يجب أن تشمل عنوان المقال ورقم الصفحة، واسم مؤلف المقال، واسم المجلة، ورقم العدد، وتاريخه.

وإذا كان المصدر مخطوطاً لم ينشر، نبَّه إلى كونه مخطوطاً وذكر المخطوط، ورقمه، ورقم الورقة.

وإذا كان الخبر في المصدر الذي يريد الباحث أن يشير إليه، يخالف قليلاً الخبر الذي اقتبسه من مصدر آخر، أو أن الرأي الذي فيه يخالف قليلاً الرأي الذي تبنّاه، أو أن مصدراً آخر يحتوي على تفصيلات لا يريد أن يدخل فيها، أو أنه يريد أن يكتفي بغيره فيها، فإنه يكتب في الإحالة في الحاشية (يُنْظَرُ) بالبناء للمجهول، ذاكراً المصدر والجزء إن وجد، والصفحة منه.

وإذا كان الخبر أو الرأي في المصدر الذي يحيل عليه المؤلف، يختلف عما في مصدره الذي يعتمده - قليلاً أو كثيراً - وأنه إذ يريد أن يتجنب الدخول في التفصيلات، يريد أن يلفت نظر القارئ إلى ذلك الخلاف، فيحسن أن يستعمل كلمة (يقابل) ذاكراً بعدها المصدر ومكان الخبر أو الرأي من أجزائه وصفحات أجزائه[1].

(١) علي جواد الطاهر: منهج البحث الأدبي، ص ١١١-١١٢.

وإذا اعتمد الباحث على محادثة شفوية أو محاضرة، فإنه يشير إليها.

وإذا تكرر مصدر في نفس الصفحة بدون فاصل، فإنه يذكر في المرة الأولى كاملاً، وفي المرة الثانية يقول: نفس المصدر، أو المصدر نفسه، ويشير إلى رقم الصفحة، وإن كان رقم الصفحة هو الرقم السابق في الإشارة الأولى قال: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

وإذا وجد فاصل واحد، تكون الإشارة بذكر اسم المؤلف، ثم يقول: المصدر السابق، ويشير إلى رقم الصفحة، وإن كان رقم الصفحة هو الرقم السابق في الإشارة الأولى قال: نفس المكان.

وليس من الضروري أن يذكر اسم المؤلف وعنوان الكتاب كاملاً ما دام ذلك معروفاً.

وإذا كان المصدر مكوّناً من أكثر من جزء، فإنه يدوّن رقم الجزء المستفاد منه.

وإذا كان الباحث يشير إلى صفحتين متتابعتين، ذكر الرقمين ووضع بينهما خطًا أفقياً مثل: ص ٣٢-٣٣.

وإذا كان الصفحات المتتابعة أكثر من اثنتين، ذكر رقم الأولى والأخيرة مفصولين بخط أفقي مثل: ص ٣٥-٣٩.

ويجوز أن يذكر رقم الصفحة الأولى فقط، ويقول: وما بعدها.

وإذا كانت الصفحات غير متتابعة ذكر أرقامها مفصولاً بين كل رقم والرقم الآخر بفاصلة مثل: ص ٢٤، ٢٦، ٢٩.

وإذا كان يشير إلى شيء مشهور يرد ذكره كثيراً في أمكنة متعددة من كتاب، فيجوز ألاّ يذكر صفحة أو صفحات، ويكتفي بعد ذكر اسم المؤلف والكتاب بقوله: في أمكنة متعددة.

وإذا لم يكف سطر واحد لذكر المعلومات، فتكمل في سطر ثان من الحاشية، ولكن يبدأ السطر الثاني تحت المعلومات، وليس تحت الأرقام، ويترك فراغ تحت الأرقام.

ولا داعي لذكر المعلومات الأخرى للمصدر في الحاشية، كمكان طبع المصدر وتاريخه ورقم الطبعة.. إلخ؛ لأن هذه المعلومات سترد بالتفصيل في فهرس المصادر[1]، إلا إذا تعدّدت الطبعات التي اعتمد عليها في مصدر مّا؛ فإنه يبيّن الطبعة كلما ذكر المصدر.

ويعض الكاتبين في مناهج البحث يرى أن المصدر إذا وَرَدَ في الحاشية أول مرة يتبع بمعلومات كافية في بيانه، وذلك حسب الترتيب الآتي:

١- اسم المؤلف، ثم لقبه، وبعضهم يرى العكس، والمهمّ السير على طريقة واحدة.

وأنا أفضّل البدء بالشهرة.

٢- عنوان الكتاب أو الدورية.

ويلتزم وضع خط تحت عناوين الكتب والدوريات المطبوعة.

أما عناوين المقالات بالدوريات، وكذلك الكتب المخطوطة، فتوضع بين قوسين صغيرين.

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٠٢-١٠٩.

٣- اسم المحقق إن وجد.

٤- رقم الطبعة المعتمد عليها.

٥- عدد الأجزاء إذا كان المصدر مكوّناً من أكثر من جزء.

٦- بيانات النشر، وهي: اسم البلد التي تمّ بها طبع الكتاب، واسم الناشر، وتاريخ النشر.

٧- رقم الجزء إذا كان المصدر مكوناً من أكثر من جزء، ويرمز إليه بـ (ج) أو برقم مثل (١) للجزء الأول، و(٢) للجزء الثاني، وهكذا.

٨- رقم الصفحة أو الصفحات على الطريقة التي أشرنا إليها سابقاً، ويرمز للصفحة بـ (ص) أو يفصل بين رقمها ورقم الجزء بخط مائل هكذا ٢/ ٣٠ مثلاً.

٩- إذا كان الكتاب من عمل إدارة أو لجنة محلية، أو حكومية، أو قانونية، أو معهد أو جمعية أو شركة تجارية أو نحو ذلك، فإنه يدون بالحاشية اسم الجمعية أو اللجنة ثم يتبع بعنوان الكتاب. . إلخ.

١٠- إذا كان المصدر ليس تأليفاً، بل كان جمعاً أو إعداداً، فإنه يذكر اسم الجامع، ثم يكتب بعده (جَمْع) أو (إِعْدَاد).

١١- إذا كان المصدر معجماً لغوياً، فيكتب بعد رقم الجزء - إن وجد - ورقم الصفحة مادة الكلمة.

١٢- إذا كان المصدر مخطوطاً، فإنه يذكر بعد اسم المؤلف عنوان المخطوطة، ثم موضوعها، ثم اسم البلد الذي توجد به، ثم المكتبة التي توجد

بها، ثم اسم الفئة التي تنتسب إليها المخطوطة أو رقمها، أو الاسم والرقم كلاهما، ثم رقم الجزء إن كانت ذات أجزاء، ثم رقم الورقة.

١٣ - إذا كان المصدر رسالة جامعية، فإنه يذكر اسم المؤلف، ثم عنوان الرسالة، ثم الدرجة العلمية الممنوحة، ثم اسم القسم والكلية والجامعة التي منحت الدرجة العلمية والتاريخ، ثم رقم الصفحة المستفاد منها.

١٤ - إذا كان المصدر وثيقة حكومية، فإنه يذكر اسم الدولة ثم اسم الجهاز الحكومي المختص الذي صدرت عنه تلك الوثيقة، ثم عنوان الوثيقة أو الكتاب إذا كانت ضمن مؤلّف، ثم بيانات النشر، ثم رقم الصفحة.

١٥ - إذا كان المصدر شريطاً مصوَّراً أو كتاباً أو دورية مصوّرة، فإنها تدوّن المعلومات عن الشريط أو النسخة الأصلية، ثم تدون معلومات التصوير: اسم البلد، دار النشر أو الناشر، التاريخ، رقم المصورة إن وجد.

١٦ - إذا كان المصدر حديثاً إذاعيًا أو تليفزيونيًا، فإنه يدون اسم المتحدث، ثم عنوان الحديث، ثم اسم الإذاعة أو التليفزيون، ثم اسم البلد، ثم التاريخ.

١٧ - إذا كان المصدر مقابلة شخصية، فإنه يدون اسم المتحدث مضافاً إلى كلمة (مقابلة مع . . .) ثم اسم الإذاعة أو التليفزيون، ثم اسم البلد، ثم تاريخ المقابلة.

وهؤلاء الذين يرون أن المصدر يتبع بمعلومات كافية عند وروده أول مرة، يرون أنه إذا تكررت الاستفادة منه المرة الثانية فأكثر، فإنه لا داعي لإعادة تدوين تلك المعلومات، بل يجري العمل كما يلي:

١- إذا كان المصدر كتاباً حذفت بيانات النشر، والعدد الإجمالي للأجزاء، ورقم الطبعة، ويقتصر على اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ورقم الجزء إن وجد، ورقم الصفحة.

٢- إذا اعتمد على طبعة أخرى للمصدر نفسه، فإنه لا بد من تدوين بيانات النشر للنسخة الجديدة المستفاد منها.

٣- إذا اعتمد الباحث على مصدر لمؤلف ولم يعتمد على مصدر له سواه، فإنه إذا تكررت الاستفادة منه، فهو بالخيار بين ذكر اسم المؤلف، ثم عنوان الكتاب ثم رقم الجزء إن وجد، ثم رقم الصفحة، وبين ذكر اسم المؤلف، فاسم الكتاب بعبارة: المصدر السابق، فرقم الجزء إن وجد، فرقم الصفحة، وبين ذكر اسم المؤلف، فرقم الجزء إن وجد، فرقم الصفحة.

٤- إذا اعتمد الباحث على مصدرين فأكثر لمؤلف واحد، فلا بدّ بعد ذكر اسم المؤلف من ذكر عنوان الكتاب ولو مختصراً ثم رقم الجزء، ثم رقم الصفحة[1].

نظام توثيق النصوص من كتب الحديث، أو كتب اللغة، أو كتب التأليف العام:

توثيق النصوص يكون بنسبتها إلى مصادرها.

والتوثيق يعني اعترافاً بالفضل لهذه المصادر التي انتفع بها أو اقتبس منها، وهو يورث القارئ اطمئناناً بسلامة هذه المعلومات وصحتها، وهو أيضاً دليل على أن الباحث اطلع واستوعب في دراسته المصادر المتصلة ببحثه وبنى

(١) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٠٠-١٢٠.